دور القطاع الخاص بمصر في تحقيق التنمية المستدامة.. الآمال والتحديات
The Role of the Private Sector in Egypt in Achieving Sustainable Development: Hopes and Challenges

محمد محمود عبدالله يوسف

مدرس الاقتصاد بقسم التخطيط العمراني – كلية التخطيط الإقليمي والعمراني –جامعة القاهرة
Mmyoussif@Cu.edu.eg

المستخلص:

تتمثل إشكالية البحث في معرفة حقيقة وضع القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، فهل القطاع الخاص شريك تنموي حقيقي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ أم يواجه عقبات وتحديات جسيمة تحد من قدراته وآفاقه التنموية؟ وما هى المجالات الأساسية التي يجب أن يضطلع بها القطاع الخاص؟ وما مدى مساهمة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشروعات التنموية ؟ وما مدى مساهمة القطاع الخاص بمصر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي GDP ؟

ومن ثم تبرز إشكالية البحث في دراسة واقع القطاع الخاص في مصر ومعرفة حجمه ودوره التنموي والتحديات التي تواجهه، وتقديم التوصيات العملية الممكن تطبيقها لتذليل عمل القطاع الخاص وتحقيق الدور المرتقب منه.

يتبع الباحث المنهج العلمي في دراسة دور القطاع الخاص بمصر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مناهج بحثية متعددة هى المنهج الوصفي، المنهج التطبيقي والمنهج الإحصائي.

يستعرض الباحث في الفصل الأول مفاهيم أساسية كالتنمية المستدامة، القطاع الخاص ومفهوم المسئولية المجتمعية، ثم ينتقل الباحث في الفصلين الثاني والثالث الى توضيح آليات وأدوات القطاع الخاص في تحقيق الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة والقوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص في مصر، ثم يقوم الباحث في الفصل الرابع بتحليل واقع القطاع الخاص في مصر بالإضافة إلى دوره في تحقيق التنمية المستدامة، وفي الفصل الخامس يقدم الباحث النتائج والتوصيات المتعلقة بالتحليل السابق.

الكلمات الدالة: التنمية المستدامة – القطاع الخاص– المسئولية الاجتماعية – التجربة المصرية– التحديات.

Abstract

The research problem is to understand the true status of the private sector and its role in achieving sustainable development in Egypt. Is the private sector a true development partner contributing to achieving the Sustainable Development Goals? Or does it face significant obstacles and challenges that limit its capabilities and development prospects? What are the key areas that the private sector should play? To what extent does the private sector contribute to financing and implementing development projects? To what extent does the private sector in Egypt contribute to increasing the Gross Domestic Product (GDP)?

The research problem thus arises in examining the reality of the private sector in Egypt, understanding its size, developmental role, and the challenges it faces, and presenting practical recommendations that can be implemented to facilitate the private sector's work and achieve its expected role.

The researcher follows a scientific approach in studying the role of the private sector in Egypt in achieving sustainable development through multiple research methods: descriptive, applied, and statistical. In the first chapter, the researcher reviews basic concepts such as sustainable development, the private sector, and the concept of social responsibility. In the second and third chapters, the researcher explains the mechanisms and tools used by the private sector to achieve the various dimensions of sustainable development and the laws regulating the private sector in Egypt. In the fourth chapter, the researcher analyzes the reality of the private sector in Egypt, as well as its role in achieving sustainable development. In the fifth chapter, the researcher presents the results and recommendations related to the previous analysis.

Keywords: Sustainable development - Private sector - Social responsibility - Egyptian experience – Challenges

المشكلة البحثية " إشكالية البحث"

تتمثل المشكلة البحثية في معرفة حقيقة وضع القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، فهل القطاع الخاص هو شريك تنموي حقيقي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ أم يواجه عقبات وتحديات جسيمة تحد من قدراته وآفاقه التنموية؟ وما هى المجالات الأساسية التي يجب أن يضطلع بها القطاع الخاص؟ وما مدى مساهمة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشروعات التنموية ؟ وما مدى مساهمته في زيادة الناتج المحلي الإجمالي GDP؟

وتتمثل إشكالية البحث أيضاً في بحث حقيقة دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبعد المشري والمؤسسي.. ففي ظل النظام الرأسمالي يُتوقع أن يكون دور القطاع الخاص كبيراً ومؤثراً وتكون الدولة هى المشرفة والمنظمة لعمل القطاع الخاص ولكن هل يساهم القطاع الخاص في مصر بنسبة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في القيام بالدور الاجتماعي أو ما يعرف بالمسئولية الاجتماعية؟.. ومن ثم تبرز إشكالية البحث في دراسة واقع القطاع الخاص في مصر ومعرفة حجمه ودوره التنموي والتحديات التي تواجهه، وتقديم التوصيات العملية الممكن تطبيقها لتذليل عمل القطاع الخاص وتحقيق الدور المرتقب منه.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- تحليل واقع القطاع الخاص في مصر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.
- بحث وتحليل دور القطاع الخاص في القيام بدوره الاجتماعي المنوط به " المسئولية الاجتماعية".

– توضبح آليات وأدوات القطاع الخاص في تحقيق الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة.

– عرض وتحليل مناخ الاستثمار في مصر من خلال عرض أهم القوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص.

– تحديد أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص في مصر وتقديم بعض التوصيات التي تعمل على مواجهة هذه التحديات وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مصر والاضطلاع بكفاءة بالدور الاجتماعي المطلوب منه.

الفرضية

تتمثل الفرضية في أن القطاع الخاص له دور ملموس ومؤثر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، إلا أن هناك تحديات ومعوقات تواجهه يجب العمل على تذليلها.

المنهجية

يتبع الباحث المنهج العلمي في دراسة دور القطاع الخاص بمصر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المناهج البحثية التالية:

"أ" المنهج الوصفي: من أجل وصف وتحديد التعريفات الأساسية بالبحث كمفاهيم التنمية المستدامة، المسئولية الاجتماعية وطرق ومداخل القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

"ب" المنهج التطبيقي: من خلال بحث دور وآليات القطاع الخاص قي تحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع المصري ودراسة ما فيه من آثار وتحديات.

"ج" المنهج الإحصائي : من أجل قياس آثار القطاع الخاص في مصر كمعرفة حجم استثماراته وحجم الإنتاج وغيرها من المؤشرات.

١ – مقدمة

في ظل نظام رأسمالي عالمي وفي ظل عجز موازنة في العديد من الدول ومع التوسع العمراني وازدياد السكان يكون من الصعوبة بمكان أن تقوم الحكومات والبلديات بجميع المشروعات و الخدمات بمفردها، ولذا أصبح ضرورياً الاستعانة بالقطاع الخاص المحلي والأجنبي كشريك فعال يقدم الخدمات والمشروعات سواءاً بالتمويل أو التنفيذ أو كليهما خاصة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأصبح على القطاع الخاص في الآونة الأخيرة مهمة اجتماعية تتمثل فيما يسمى " المسئولية الاجتماعية"، مما يفعل مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

٢ – تعريفات أساسية

يستعرض الباحث في هذا الفصل عدة مفاهيم أساسية من أجل الوصول للمفاهيم التشغيلية للبحث وأبعادها كالتالي:

٢ – ١ التنمية المستدامة

تواجه التنمية المستدامة تحديات جسيمة في ظل زيادة عدد السكان سواءاً على المستوى المحلي أو العالمي، فمن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050 م، وهذه الزيادة السكانية تتطلب بطبيعة

الحال توفر الغذاء والماء والطاقة، ويرى باحثون[١] أن أنماط النمو الحالية غير فعالة للغاية، ولذا فإن الطريق الصحيح اليوم هو تحقيق النمو الأخضر والذي بدوره سيؤدي إلى تحقيق نمو شامل صديق للبيئة وذو كفاءة في استخدامه للموارد الطبيعية ويلبي احتياجات الجميع .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة على مدى عقود عديدة ، لم تستطع الكثير من الدول العربية الالتحاق بالركب العالمي لاستدامة المدن ، فبحسب مؤشر مؤسسة أركاديز " ARCADIS" المتخصصة في التصميم والبناء لعام 2018 م ، غابت المدن العربية عن لائحة المئة مدينة الأكثر استدامة عالميًا؛ إلا أن خمس مدن عربية احتلت مراكز جيدة في مؤشر 2015 م و هي دبي، أبوظبي، الدوحة، جدة، والرياض.[٢]

تُعتبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، التي تم اعتمادها في عام 2015 م كجزء من خطة التنمية المستدامة للعام 2030 م ، خريطة طريق مشتركة لجميع البلدان من أجل تحقيق التقدم في المجالات بالغة الأهمية لكل من البشر وكوكب الأرض[3].

ومن أفضل التعريفات العملية الملائمة" للاستدامة "أنها تتمثل في تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة، مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، وانسجاماً مع هذا التعريف ينبغي التأكيد عند دراسة البعد البيئي أن هناك ثلاثة أنواع من التوازن في هذا المجال وهي التوازن بين المناطق "خاصة بين الشمال والجنوب"، التوازن بين الكائنات الحية، والتوازن بين الأجيال.[٤]

وتعرضت أدبيات الاستدامة إلى التفرقة بين مفهومين مختلفين للاستدامة الأول ما يُعرف بالاستدامة الهّشة أو النيوكلاسيكية أو الاقتصادية، ويرى مؤيدوه أن مختلف مكونات رأس المال الكلي (المادي والبشري والطبيعي) قابلة للإحلال والتعاوض في ما بينها، وأنها بذلك تشكل صورة جديدة معدلة للفعالية الاقتصادية، بحيث تشمل ترشيد الموارد البيئية، أما المفهوم الثاني المعروف بالاستدامة الصلبة أو البيئية، فهو يرفض فرضية إحلال رأس المال الطبيعي مع باقي مكونات رأس المال الكلي، نظراً إلى ما يميزه من خصائص تتعلق باليقين وعدم المرونة، وهو بهذا يربط الاستدامة بالحفاظ على رأس المال الطبيعي ونقله إلى الأجيال القادمة بشكل كامل.[٥]

ويتعاظم البعد البيئي للتنمية المستدامة خاصة في ظل الشواهد والآثار الحالية والمتوقعة للتغيرات المناخية، ويعد النمو الأخضر مساراً لوصف النمو الاقتصادي الذي يستخدم الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة يتم استخدامها على الصعيد العالمي، لتوفير مفهوم بديل للنمو الاقتصادي الصناعي النموذجي وهو مفهوم الاقتصاد الأخضر[٦] ، ويتطلب ذلك إرساء وتحقيق " الحوكمة الخضراء "، حيث تدعم الحوكمة الرشيدة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال وضع وتعزيز سياسات إلزامية تلتزم بها كافة القطاعات داخل الدولة، كما تتضمن آليات توفير التمويل اللازم للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.[٧]

ويؤكد باحثون أن"خلق "الوظائف الخضراء" أو تعزيز النمو الأخضر يعني تحولًا جذريًا للعنصر البشري في مواجهة تحديات التغيرات المناخية وتداعياتها، والاستفادة من الفرص الجديدة التي تنجم عن رفع هذه التحديات.[٨]

٢-٢ القطاع الخاص

يمكن تعريف القطاع الخاص بأنه المؤسسات التي تدير نفسها وتسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها وتتعاون مع الدوائر الرسمية وغير الرسمية في قطاعات الاستثمار والتجارة والبيع والشراء سواءاً كانت تدار من قبل الأفراد أو الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات الربحية وغير الربحية.[٩]

ويؤكد صندوق النقد الدولى أن القطاع الخاص يمّثل جوهر العمليةٌ الاقتصاديةٌ والإنتاجيةٌ، لأنه يسّهم بالنصيبٌ الأكبر من التدفقات الماليةٌ الدولية.[10]

وتعد أغلبية مؤسسات الأعمال في معظم البلدان العربية شركات عائلية بالغة الصغر وصغيرة ومتوسطة، كما يلاحظ وجود مزيج من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات متعددة الجنسيات الأكبر حجماً.[١١]

يعرف البعض الشركة العائلية بأنها الشركة التي تكون فيها أغلبية التصويت في أيدي العائلة المسيطرة، ويوجد في الاتحاد الاوروبي ١٧ مليون شركة عائلية توفر ١٠٠ مليون وظيفة في القطاع الخاص تمثل ٦٠٪ من إجمالي الاعمال في أوروبا.[١٢]

وتشكل الشركات العائلية في المشرق العربي ما يصل إلى ٩٠٪ من جميع الشركات وتوظف ٨٠٪ من القوى العاملة وتساهم بنسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة، وفي منطقة الخليج العربي تولد الشركات العائلية حوالي ٨٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع النفط، وأهم ما يميز الشركات العائلية في المنطقة هو وجود الثقافات الراسخة والقيم القوية والطريقة المختلفة لقياس النجاح وسرعة اتخاذ القرار.[١٣]

ويتفاوت الدعم الرسمي الممنوح للقطاع الخاص من دولة إلى أخرى حسب النظام الاقتصادي و القدرة المالية والمصرفية وحالة الاقتصاد العالمي، فعلي سبيل المثال تراجع معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في كل من الأردن و تونس والمغرب ومصر[١٤] بنسب بلغت حوالي4.9 و 4.6 و 4.3 و 18.5 في المائة عام 2021 م وحوالي 6.0 و 6.9 و 4.3 و 24.0 في المائة عام 2020 على التوالي، مقارنة بنمو بلغ نحو 30.4 و 20.1 و 7.9 و 20.1 و 36 في المائة عام 2005 على التوالي.

٢-٣ مفهوم المسئولية الاجتماعية

لم تعد المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص رفاهية أو أمراً يمكن النكوص عنه، فقد أصبح مفهوم المسئولية الاجتماعية الآن وسيلة ضرورية لاستمرارية العمل التجاري، ولم يعد مجرد عمل خيري ينفق عليه من الأرباح التي يتم تحقيقها من النشاط التجاري أو منفصلاً عن عملياته، وتطور هذا المفهوم بحيث أصبح مكوناً مهماً رئيساً يجب أخذه في الاعتبار داخل منظومة العمل، لتتشكل قيم جديدة وثقافة جديدة تغير النظرة التي كان يُنظر بها للمسئولية الاجتماعية على أنها تتعارض مع تحقيق الربح.

تنتهج الشركة أو المؤسسة الخاصة التي تتحول إلى تبني القيم الجديدة مبدأ خط الأساس الثلاثي bottom line the triple principle لتحقيق أهدافها [١٥]،حيث تحركها الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية معاً بدلاً من أن يحركها تحقيق الربح فقط، و لم يعد من الممكن تجاهل هذه الأبعاد أو تحقيق أحد الأبعاد على حساب بعد آخر.

على جانب آخر، يترتب على المسئولية الاجتماعية ما يُسمى بالدور الاجتماعى لرأس المال[١٦]، وذلك انطلاقًا من دور رجال الأعمال فى مساعدة الحكومات لتنفيذ السياسات التنموية ورعاية محدودى الدخل، وقد أصبحت البلدان تُركز على هذا الدور مؤخرًا لأهمية دورهم فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسئولية الاجتماعية للشركات[١٧] بأنها" :الالتزام المستمر بالعمل والتصرّف بشكل أخلاقي بما يساهم في التنمية الاقتصادية، ويُسّن نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم، بالإضافة إلى السكان المحلين والمجتمع بشكل عام".

وبصفة عامة، تتضمن المسئولية الاجتماعية لرأس المال (Corporate Social Responsibility (CSR وجود عقد ضمني[١٨] يحدد واجبات ومسئوليات رجال الأعمال تجاه مجتمعهم،كما تقيس أثر النشاط الاقتصادي على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال أهمية تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية بجانب هدفه الرئيس وهو تحقيق أعلى معدلات للربح.

وبجانب مفهوم المسئولية الاجتماعية يأتي مفهوم التنافسية المسئولة جنباً إلى جنب، وتؤكد منظمة التجارة الدولية أن التنافسية المسئولة عنصر أساسي للأسواق العالمية الفعالية حيث أن حالة التنافسية المسئولة يدل على القدرة العملية المحتملة للدول في دفع الاستثمار والتجارة من أجل تحقيق التوازن الصحيح بين المصالح الوطنية والعالمية والمكاسب الخاصة والعامة.[١٩]

ويتطلب تحقيق المسئولية الاجتماعية والتنافسية معاً تنفيذ عدة محاور كالتركيز المتزايد على استراتيجية العمل الخيري، تركيز متزايد على المساءلة والشفافية ، جيل جديد من الشراكة بين القطاع العام والخاص، ظهور تحالفات الأعمال ، ظهور بوادر تعاون بين الأسواق الناشئة، بث ثقافة المسئولية الاجتماعية في النظام التعليمي و تنامي دور الإعلام في بث الثقافة المسئولية الاجتماعية في المجتمع.[٢٠]

٣- آليات وأدوات القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة

أكدت الدراسات التطبيقية والتجارب والممارسات الدولية أن الاعتماد على دور القطاع الخاص في قيادة النمو لا يمكن أن يتم دون متطلبات مسبقة perquisite conditions تقوم بها الحكومات، تتعلق بجوانب البني والمرافق الأساسية، بيئة الأعمال، قوانين حماية الملكية، التنظيم، نظم التقاضي وفض المنازعات، بالإضافة الى ضرورة توفير أطر المساندة التمويلية وتهيئة أنظمة مالية داعمة لبناء قطاع خاص قادر على قيادة النشاط الاقتصادي لاحقاً[21] .

وفي ظل عجز الموازنة في العديد من الدول ومع التوسع العمراني وازدياد السكان شكل ذلك ضغوطًا على الحكومات وأصبحت ميزانيات البلديات لا تستطيع مواكبة الاحتياجات الخدماتية[٢٢] ، فلابد على البلديات الشراكة مع القطاع

الخاص في إطار فرضية أن القطاع الخاص يمكنه القيام ببعض الخدمات والمشروعات بشكل أفضل من القطاع العام, حيث يتشارك الطرفان في إدارة المخاطر والمسئوليات لتحقيق المصالح والأهداف المختلفة، وتنسيق الجهود من خلال حشد الخبرات الخاصة والموارد البشرية والمالية.

ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص تسريع بناء البنية التحتية ، وتحسين كفاءة الخدمات العامة ، وتعزيز الحلول المبتكرة التي تقدم استجابة أفضل لاحتياجات المجتمع المحلي، كذلك تساعد الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص في مجموعة من المشروعات التي تحتاج إلى مساندة من القطاع الخاص مثل ادارة النفايات الصلبة ، إعادة التدوير ، المياه والصرف الصحي ، إنارة الشوارع الموفرة للطاقة ، الرعاية الصحية الأولية ، محطات النقل المحلية ، الأسواق العامة ، "جراج" السيارات ، الحدائق ، وتطبيقات" المدينة الذكية "حيث تمكن الشراكات تحقيق فوائد وإعداد وتنفيذ تلك المشروعات بشكل فعال يحقق الكفاءة الاقتصادية والجودة.[٢٣]

وتتعدد صور مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة بناءاً على طريقة استثماره كالتالي:

٣-١ بيع وحدات القطاع العام " الخصخصة" والاحلال

ويعني ذلك انتقال الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد يكون البيع جزئيا، حيث تبيع نسبة معينة من رأس المال، أو أن تقوم ببيع المنشأة ككل[٢٤] ، مما يمكن الدولة من الحصول على عائد سريع كما يمكن طرح الأسهم للاكتتاب العام أو البيع المباشر للمستثمرين وكذلك المقايضة بالديون الخارجية.

ويمكن إحلال القطاع الخاص مكان القطاع العام في بعض المجالات كما حدث في خدمات النوادي الرياضية وخدمات التعليم العام والتعليم الجامعي وخدمات النقل العام بين المحافظات في مصر.[٢٥]

٣-٢ الشراكة

منذ ظهور مصطلح الشراكات بين القطاعين العام والخاص Public Private Partnership تعددت مفاهيم وأساليب الشراكة بحسب نوع وشكل الترتيبات التي يتفق عليها القطاعان العام والخاص في تصميم خدمات عامة وتقديمها.

و يمكن استخدام مصطلح الشراكة لوصف مجموعة واسعة من ترتيبات يتشارك فيها القطاعان العام والخاص معًا بطريقة ما تعكس حاجة القطاع العام إلى الشراكة مع القطاع الخاص وتحديد أشكال الشراكة بين القطاعين لتلبية هذه الحاجة.[٢٦]

ويمكن تحديد أنواع الشراكات إجمالاً في نوعين رئيسين[٢٧] الأول هو الشراكة التعاونية Cooperative Partnership ، وهذه الشراكة هي شكل من أشكال التعاون التنظيمي على كافة المستويات الإدارية والتنفيذية، وتتصف بعلاقات أفقية بين الطرفين، والإجماع على اتخاذ القرارات والمشاركة في الواجبات والمهمات الموكلة جميعًا، من دون أي تفرّد بالإشراف لأي طرف على آخر، ومن ثَمَّ فهي قائمة كليًّا على تعاون كامل، أما النوع الثاني فهو الشراكات التعاقدية Cntract Partnership التي تجري بنظام العقود و يتم فيها الاتفاق على تقديم خدمات محددة لصالح القطاع العام الذي بدوره، يتولى فقط عملية الإشراف والرقابة على أداء المهمات من طرف القطاع الخاص، وفي بعض

الأحيان يكون له صلاحية بأن ينهي العقد بمقتضى ما هو متفق عليه، وغالبًا ما يندرج نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحت هذا النوع من الشراكات.

وتعد أكثر طرق القطاع الخاص شهرة وفعالية هي مشروعات B.O.T، وهناك العديد من المشروعات الضخمة عالمياً التي تمت بنظام B.O.T [٢٨]، ولعل أبرزها مشروع نفق المانش بين إنجلترا وفرنسا EURO TUNNEL.

وتوفر مشروعات الـ B.O.T للحكومة التمويل اللازم للمشروعات المختلفة[٢٩] ، ومن هنا سعت دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية إلى مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات وإدارتها وتشغيلها ومن أهم مبررات اللجوء لذلك عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها، تخفيض التكاليف، المشاركة في المخاطر، تحسين مستوى الخدمة، تحقيق عائد إضافي، والسرعة في التنفيذ حسب المواصفات ، ويوضح الجدول التالي رقم "١" أنواع العقود مع القطاع الخاص ومواصفاتها :

جدول رقم (١) أنواع ومواصفات عقود الشراكة مع القطاع الخاص

آلية عقود الشراكة	متوسط مدة العقد	تقديم الخدمات أو الإدارة	توفير رأس المال العامل	الحصول على صافي الإيرادات أو صافي الخسائر	توفير التمويل طويل الأجل	امتلاك الأصول قانونيا	توفير التخطيط للقطاع و مراقبة الخدمات
تأسيس وتوفير سوق التمويل اللازم	بدون تحديد	الدولة	الدولة و القطاع الخاص	الدولة	الدولة و القطاع الخاص	الدولة	الدولة
عقد خدمات	٢- ٣ عام	قطاع	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة
عقد إدارة	٣-٥ عام	قطاع خاص	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة
بناء و تشغيل ونقل ملكية	٢٠-٣٠ عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	الدولة	الدولة
بناء و تشغيل و تملك	٢٠-٣٠ عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	الدولة
حق الاستغلال	٢٠-٣٠ عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	الدولة	الدولة
مبادرة تمويل القطاع الخاص	١٠-٣٠ عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	الدولة

المصدر: يوسف، محمد محمود عبد الله. "**دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف السياسات الإسكانية... مصر نموذجاً .. مؤتمر الإسكان العربي الثاني** ". بغداد : جامعة الدول العربية ووزارة الإعمار الإسكان العراقية، ٢٠١٢م.عن البرنامج القومي للشراكة مع القطاع الخاص، الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص، وزارة المالية المصرية، يونيو ٢٠٠٩م.

جدير بالذكر أنه لنجاح الشراكة مع القطاع الخاص و عدم تعرضه للتهميش لابد من توفر مجموعة من المقومات أهمها وضوح الأهداف المختلفة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص ، توظيف العدد الضروري من العمال لتحقيق الإنتاجية، وجود رقابة ومسائلة للقطاع الخاص، المنافسة، سرعة الانجاز، والتمتع بالديناميكية و الحيوية.[٣٠]

٤- القوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص في مصر

هناك العديد من القوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص في مصر، وهناك العديد من المؤسسات الرسمية المنوط بها تنظيم وتشجيع ومتابعة عمل القطاع الخاص ومشروعات الشراكة، ويمكن عرض أهم القوانين المنظمة أو المتعلقة بعمل القطاع الخاص كالتالي:

٤-١ قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية

يحدد قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧م مبادئ تعزيز وتشجيع النشاط الاستثماري في مصر مع مراعاة الأهداف الإنمائية، حيث يضمن القانون معاملة منصفة للمستثمرين بغض النظر عن حجم المشروع أو جنسيته، ويعمل على تعزيز روح المبادرة، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضمان المنافسة العادلة، وتطبيق حوكمة الشركات[٣١]، فضلاً عن تبسيط إجراءات الاستثمار للحد من المخاطر المرتبطة بها، هذا بالإضافة إلى القوانين المكملة الأخرى، والتي يأتي في مقدمتها إصدار قانون الاستثمار.

وتقدم الهيئة العامة للاستثمار وقانون الاستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017 م حزمة كبيرة من الحوافز الاستثمارية لجميع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، إلى جانب توجيه قدر من الحوافز إلى مناطق جغرافية مستهدف تنميتها، كمنطقة قناة السويس والمثلث الذهبي[٣٢]، بالإضافة إلى تقديم ضمانات لعدالة المنافسة بين المستثمرين، وتقديم آليات لتسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة.

يجيز قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017 م خفض الضرائب المفروضة على أرباح الشركات في حالة تبرع الشركة بنسبة تصل إلى 10% من أرباحها للأعمال الخيرية أو قضية تفيد المجتمع، و بداية من عام 2022 م أصبح على الشركات المدرجة في البورصة المصرية أن تصدر تقريراً حول الأهداف البيئية والاجتماعية الخاصة[٣٣] بها، على أن يقوم التقرير على أساس 21 مؤشراً رئيساً للأداء ويوضح بالتفصيل كيفية تأثير الشركة على البيئة والمجتمع المحلي، كما يتعين على الشركات التي تزيد قيمتها على 500 مليون جنيه أن تصدر تقريراً مفصلاً بعنوان" فريق العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ.[٣٤]

ويهدف قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧م إلى تعزيز جودة الاستثمار المحلي والأجنبي الذي يساهم في التنمية المستدامة ويلتزم بسلوك العمال المسئول أى تحقيق أهداف نوعية وليست كمية فقط .. وللمرة الأولي تضمن قانون الاستثمار مادة منفصلة لدعم المسئولية المجتمعية للمستثمر وهى المادة رقم ١٥.[٣٥]

٤-٢ قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م

يحكم قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١م ضوابط تكوين وإجراءات تأسيس شركات الأموال (المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة)، وكذلك ينظم كيفية تكوين رأس المال وتوزيعه والأرباح والخسائر لهذه الشركات وإدارتها ومسئوليات من يتولى الإدارة وكيفية الإدارة والمسئوليات القانونية الناشئة عن التأسيس والإدارة، وكيفية اتخاذ القرارات وانقضاء واندماج شركات الأموال.

أصدرت الحكومة المصرية قرار رقم ٤٤٢٦ لسنة ٢٠٢٢م بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧م، وأوضح القرار الصادر في مادته الأولى[٣٦] أن يتخذ شكل شركة مساهمة مصرية أو شركة ذات مسئولية محدودة وفقاً لأحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧م أو قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م، على أن يلتزم بتقديم ما يفيد الملاءة المالية لتنفيذ المشروع، طبقاً للمعايير التي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.

٤-٣ تحديث قانون مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة:

صدر قانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢١م بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠م، ومن بين ماجاءت به مواده المادة ١٩ وهى " يخضع التعاقد على المشروعات التي تنفذ بنظام المشاركة مع القطاع الخاص لمبادىء التوازن الاقتصادي والمالي لأحكامه والمكاسب المشتركة لأطرافه وشفافية طرق التعاقد وتكافؤ الفرص والمساواة بين المتماثلين في المراكز في أحوال التنافس على التعاقد على هذه المشروعات، وذلك كله وفقا للأحكام التي ينظمها العقد والقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية".[٣٧]

٤-٤ مشروع قانون العمل الجديد

تتضمن مواد قانون العمل الجديد ٢٠٢٢م العديد من المزايا المهمة للعمالة في القطاع الخاص[٣٨] سواءاً فيما يتعلق بالعلاوة السنوية أو المزايا الأخرى المتعلقة بتدريب العمالة، فضلاً عن المزايا التأمينية التي يحصل عليها بموجب صياغة عقد العمل الجديد، والذي يفرض على صاحب العمل العديد من الالتزامات تجاه العمال كما تشمل مواد قانون العمل الجديد حقوق ذوي الإعاقة.

٤-٥ قانون التقاضي رقم 32 لعام 2014 م

يمنع القانون رقم 32 لعام 2014 م لأطراف الثالثة من الطعن في عقود الأعمال بين الدولة والمستثمرين من القطاع الخاص[٣٩] ، ويشمل ذلك العقود التي تشارك فيها الدولة أو الهيئات التابعة لها والتي تشمل الوزارات، الوكالات،

والأجهزة التي لها ميزانية محدّدة، والوحدات الإدارية المحلية، والسلطات العامة والمؤسسات العامة، أو الشركات التي تملكها الدولة أو الشركات التي تملك فيها الدولة أسهماً .. ويرى بعض الخبراء أن هذا القانون يحتاج الى مراجعة وتعديل من أجل الكشف عن أية حالات فساد، ومن أجل دعم وتسهيل الإجراءات القضائية لالتماس سبل الانتصاف وتحقيق العدالة والشفافية.

٥- تجربة القطاع الخاص في مصر: الواقع والتحديات

تعد تجربة القطاع الخاص في مصر تجربة عميقة لاستمرارها على مدى عقود تكاد تقترب من قرن بشكل إجمالي، حيث أدى القطاع الخاص دوراً ملحوظاً قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وبعد انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي في السبعينيات مما يجعل التجربة تستحق الدراسة المرة تلو الأخرى بناءاً على أهداف ومنهجية التحليل.. وفي هذا الجزء نرصد واقع القطاع الخاص في مصر ودلالاته والتحديات أو المعوقات التي لا تزال تواجهه وتعرقل مسيرته وإنجازاته التنموية.

في الواقع تواجه مصر حالياً تحديات اقتصادية عميقة[٤٠] تتمثل في علاج أزمة اقتصادية ذات جذور تبدو ملامحها في ملف سعر الصرف، تراجع الاحتياطي الأجنبي، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، زيادة الدين العام المحلي ، زيادة تكلفة الواردات، تراجع معدل النمو، وزيادة معدل الفقر.

وتتضمن التحديات سواءاً على مستوى السياسة المالية أو النقدية محاور عدة، وفي ظل السياسة النقدية عادة يواجه البنك المركزي قوى سياسيةً ذات نفوذ ضخم، تضغط عليه من أجل التوسع في عرض النقود وتوفير الائتمان لحفز الاقتصاد أو للمساعدة في تمويل عجز الموازنة حتى لو أدّى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم .. ويرى كثير من الباحثين أنه ما لم يكن البنك مستقلً عن السلطة التنفيذية، فإنه قد يجد نفسه في موقف صعب بشأن مواجهة هذا الضغط[41].

يتسم التقدم الذي أحرزته مصر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعدم التماثل في جميع الأهداف[٤٢] ، فرغم التقدم الذي تحقق في العديد من المؤشرات، لا تزال تحديات كبيرة تقف عائقاً أمام تحقيق أهداف التنمية المختلفة، كما يُعتبر الأداء ضعيفاً في تحقيق بعضها.

٥-١ القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة

أصدرت الحكومة وثيقة سياسات ملكية الدولة استكمالاً للإصلاحات الحكومية التي تتبناها الدولة المصرية، والتي تستهدف تنفيذ المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاحات الهيكلية ٢٠٢١م، وبرنامج تسييل أصول بقيمة ١٠ مليارات دولار سنوياً، وإطلاق حزمة من الحوافز الاستثمارية، وخصوصاً "الحوافز الخضراء"، وتطوير منظومة الحصول على الأراضي للمشروعات الصناعية، وتحسين مناخ المنافسة ودعم الحياد التنافسي، بما يزيد نسبة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري إلى ٦٥٪ خلال ٣ سنوات[٤٣] .. وفي سبيل ذلك تعزز وزارة التعاون الدولي جهود التعاون مع

شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لتوفير الدعم الفني والمالي للقطاع الخاص من خلال الشراكات الدولية، وعلى مدار الفترة من ٢٠٢٠م إلى ٢٠٢٣م، بلغت حزم التمويل التنموي الميسر للقطاع الخاص من شركاء التنمية نحو ١٠.٣ مليار دولار.

وتم تحديد ثلاثة توجهات لملكية الدولة وتواجدها في النشاط الاقتصادي[٤٤] في وثيقة سياسات الدولة على النحو التالي:

"أ" التخارج : من خلال تحديد قطاعات/أنشطة سيتم تخارج الدولة منها خلال فترة (٣ –٥ سنوات)

"ب" استمرار تواجد الدولة مع التثبيت أو التخفيض : من خلال تحديد قطاعات/أنشطة سيتم تثبيت أو تخفيض الاستثمارات الحكومية الموجَّهة إليها، مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في بعض منها.

"ج" استمرار تواجد الدولة مع التثبيت أو الزيادة :من خلال تحديد قطاعات/أنشطة ستتواجد بها الدولة بشكل مستمر، وفقًا لما تتسم به من أبعاد استراتيجية أو اجتماعية، مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في بعض الأنشطة بها.

جاءت رؤية مصر 2030 م في إطار الأهداف التنموية التي قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتمادها في عام 2015م ، تحت عنوان" تحويل عالمنا "موضحة 17 هدفاً تنموياً ، وقد تم التنفيذ الفعلي لهذه الأهداف بداية من 1 يناير 2016 م[٤٥]، ولا تزال تحديات كبيرة تواجه سبعةً من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر[٤٦] بما فيها القضاء التام على الجوع (الهدف ٢) ، والصحة الجيدة ، والرفاه (الهدف ٣) ، والمساواة بين الجنسين(الهدف ٥) والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف ٨) والحياة في البر(الهدف ١٥) والسلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف ١٦).

وأوصى صندوق النقد الدولي الحكومة المصرية بعد انتهاء برنامج دعم الاقتصاد المصري في نوفمبر 2019 م بمتابعة الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية[٤٧] من خلال تحسين شروط التمويل ومكافحة الفساد وزيادة الشفافية في القطاع العام وتدعيم القدرات التنافسية والاستقلالية والعدالة في تخصيص الأراضي للمشروعات الصناعية، فتلك الإجراءات من شأنها أن تحقق انتعاشاً في سوق العمل مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وقامت الحكومة المصرية بتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية وتطوير نماذج شراكة ناجحة بين القطاعين الحكومي والخاص[٤٨] ، في ظل تحديث القوانين والآليات الوطنية التي تشجع الاستثمارات الخاصة، وهناك تحول استراتيجي تدريجي نحو السعي للحصول على التمويل الخاص والاستثمار التجاري للبنية التحتية.

٥-٢ القطاع الخاص في مصر : مؤشرات التوظف والأجور

يوضح الجدول التالي عدد المشتغلين في القطاع الخاص في مصر عام ٢٠٢٣م، ومنه يتضح أن عدد المشتغلين في القطاع الخاص داخل وخارج المنشئات وصل إلى أكثر من ١٢ مليون عاملا [٤٩]حيث بلغ إجمالي العمالة في القطاع الخاص ١٢٨٣٦٤٠٠ عاملاً عام ٢٠٢٣م.

جدول رقم (٢)

تقدير المشتغلين (١٥سنة فأكثر) طبقا لنوع القطاع الذى يعملون فيه والنوع بكل محافظة واجمالى الجمهورية(حضر / ريف) عام ٢٠٢٣

(العدد بالمئات)

محافظات الجمهورية	محل الإقامة	النوع	القطاع				الإجمالى
			حكومى	عام	خاص		
					داخل المنشآت	خارج المنشآت	أخرى*	
اجمالى الجمهورية	حضر	ذكور	3913	10220	13761	28528	26852	19350
		إناث	597	3572	4396	7492	6866	4763
		جملة	4510	13792	18157	36020	33718	24112
	ريف	ذكور	7544	15378	19483	42787	32869	23187
		إناث	643	2442	3549	8368	7128	4440
		جملة	8187	17820	23032	51155	39997	27627
	الجملة	ذكور	11457	25598	33244	71315	59720	42537
		إناث	1240	6014	7945	15860	13994	9203
		جملة	12697	31612	**41189**	**87175**	73715	51739
القاهرة	حضر	ذكور	583	1933	3154	6178	6106	4230
		إناث	93	766	1059	1529	1408	968
		جملة	676	2699	4213	7707	7515	5198
	الجملة	ذكور	583	1933	3154	6178	6106	4230
		إناث	93	766	1059	1529	1408	968
		جملة	676	2699	4213	7707	7515	5198
الأسكندرية	حضر	ذكور	490	1277	1786	3742	3651	2653
		إناث	85	593	735	1038	879	519
		جملة	575	1870	2522	4780	4529	3172
	الجملة	ذكور	490	1277	1786	3742	3651	2653
		إناث	85	593	735	1038	879	519
		جملة	575	1870	2522	4780	4529	3172
بورسعيد	حضر	ذكور	54	162	302	457	467	373
		إناث	13	145	172	331	204	135
		جملة	67	307	474	788	671	508
	الجملة	ذكور	54	162	302	457	467	373
		إناث	13	145	172	331	204	135
		جملة	67	307	474	788	671	508

المصدر: النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، أبريل ٢٠٢٤م.

وقد تجاوزعدد منشئات الناتج الصناعي السلعي للقطاع الخاص في مصر أكثر من ٤٣ الف منشأة عام ٢٠٢١ م[٥٠] فقد بلغ ٤٣,٠١١ منشأة والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (١)

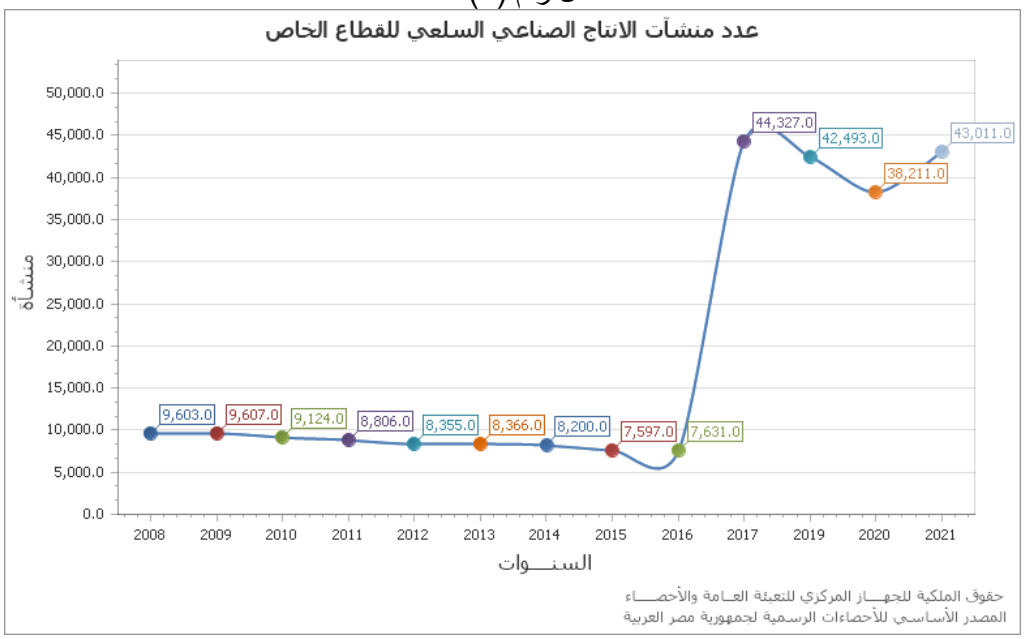

المصدر: الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء https://www.capmas.gov.eg ، مايو ٢٠٢٥م.

ويوضح الشكل التالي المتوسط السنوي لأجر العامل بالقطاع الخاص المنظم طبقاً للنشاط الاقتصادي عام ٢٠٢٠م، ومنه يتضح أن تشاط التعدين واستغلال المحاجر يحظى بالنصيب الأكبر من الأجور (١٣٨٠٠٠ جنيه تقريبا) يليه الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة ثم الوساطة المالية والتامين .

شكل رقم (٢)

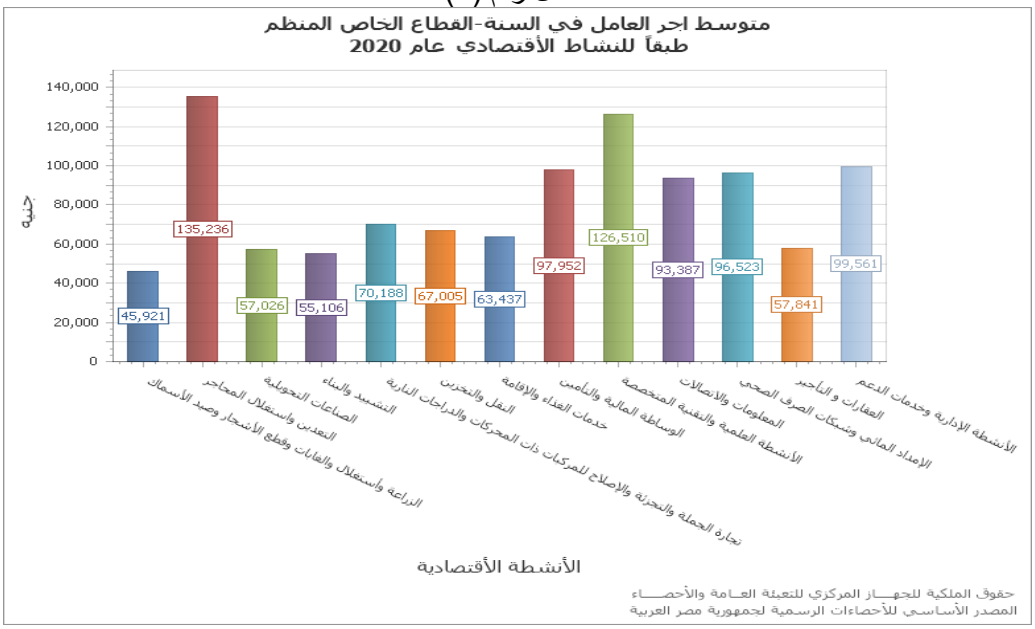

المصدر: الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء https://www.capmas.gov.eg ، مايو ٢٠٢٥م.

ويلاحظ من الشكل التالي أن الدول الآسيوية تتصدر العمالة الأجنبية بالقطاع الخاص في مصر عام ٢٠٢٣م، فقد بلغت ٦٣٠٠ عامل تقريبا، تليها العمالة الأوروبية ٦٠٠٠ عامل تقريبا، ثم العمالة العربية ٣٥٠٠ عامل.

شكل رقم (٣)

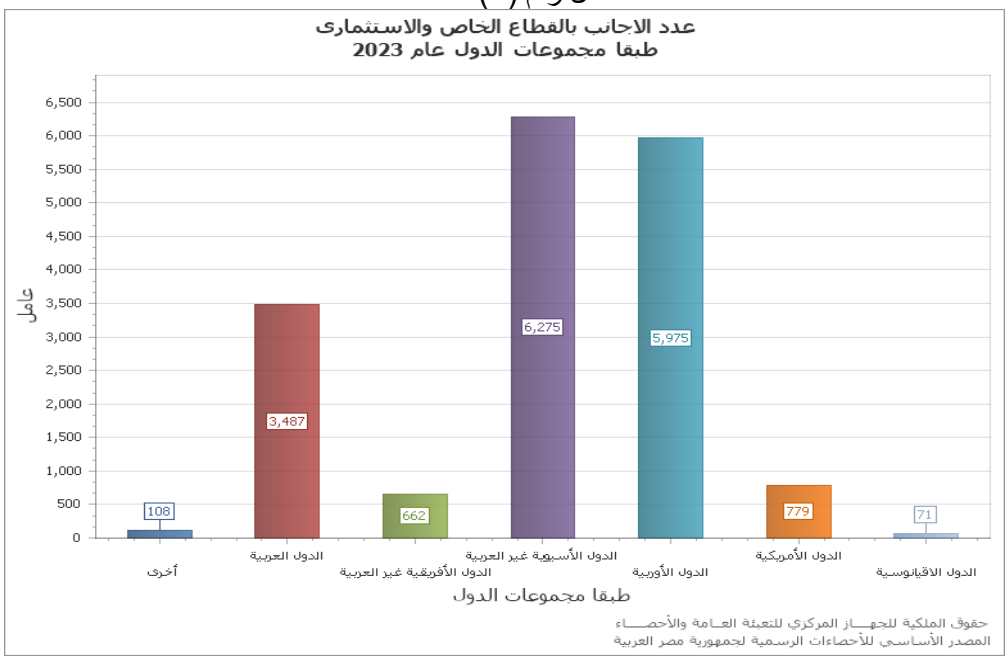

المصدر : الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء https://www.capmas.gov.eg ، مايو ٢٠٢٥م.

٥-٣ القطاع الخاص في مصر: التوزيع الهيكلي والمكاني والوزن النسبي

يلاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة زاد تدريجياً وزن القطاع الخاص في الاقتصاد[٥١]، وترتبط هذه الزيادة بتغير الهيكل القطاعي لناتج القطاع الخاص خلال العقد الماضي مع تراجع الزراعة والصناعات التحويلية لصالح العقارات والتشييد، وفي المقابل يمثل القطاع العام ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، ويظل طرفاً رئيساً فاعلاً في الأسواق المحلية بوجوده الملحوظ في استخراج البترول والغاز وتكرير البترول والكهرباء والمياه وكذلك الوساطة المالية والتأمين يظهر التوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي درجة عالية من التركز الجغرافي[٥٢] حيث يقع حوالي ٣٠٪ من شركات القطاع الخاص في ثلاث محافظات هى القاهرة والجيزة والاسكندرية التي تستوعب أيضاً قرابة ٤٠٪ من وظائف القطاع الخاص، ويتناقض هذا مع المستويات المنخفضة للنشاط الاقتصادي ومحدودية فرص العمل في محافظات الصعيد، حيث معدلات الفقر من أعلى المعدلات ويبلغ نصيبها من عدد الشركات ١٧٪ فقط ونصيبها من عمالة القطاع الخاص أقل من ١٤٪ ، وتشكل الشركات في المحافظات الحدودية (مطروح وشمال وجنوب سيناء والوادي الجديد) ١.٣٪ فقط من الشركات وفرص العمل في القطاع الخاص، كما أن الغالبية العظمي من الشركات لا تقوم بالتصدير وتعمل في القطاع غير الرسمي واستخدامها للتكنولوجيا منخفض للغاية.

وقد مرت العلاقة بين قطاعي الاستثمار العام والخاص بمراحل عديدة، كانت مراحل التباين والتنافس من أهم المراحل في العلاقة بين القطاعين[٥٣]، فمنذ عام 2000م تقاربت مستويات الاستثمار العام والخاص ومنذ ذلك الحين زادت مساهمة القطاع الخاص تدريجياً واتخذ موقعاً مؤثراً في التنمية الاقتصادية.

جاءت تجارة الجملة والتجزئة فى المرتبة الأولى[٥٤] فى استثمارات القطاع الخاص بحصة ٩٥٪ من اجمالى الاستثمارات فى الأنشطة الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١م ، يليها فى المرتبة الثانية استثمارات المطاعم والفنادق بنسبة ٩٣٪ ، واحتل الغاز الطبيعي المركز الثالث يليه الانشطة العقارية، كما تطورت نسبة مشاركة القطاع الخاص فى القطاع السياحي إلى أن وصلت إلى ٩٣٪ فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١م و يوضح الشكل التالي رقم "١" نسبة مساهمة الاستثمارات العامة والخاصة من إجمالي الاستثمارات عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ م.

شكل (٤): نسبة مساهمة الاستثمارات العامة والخاصة من إجمالي الاستثمارات عام ٢٠٢٠/٢٠٢١م

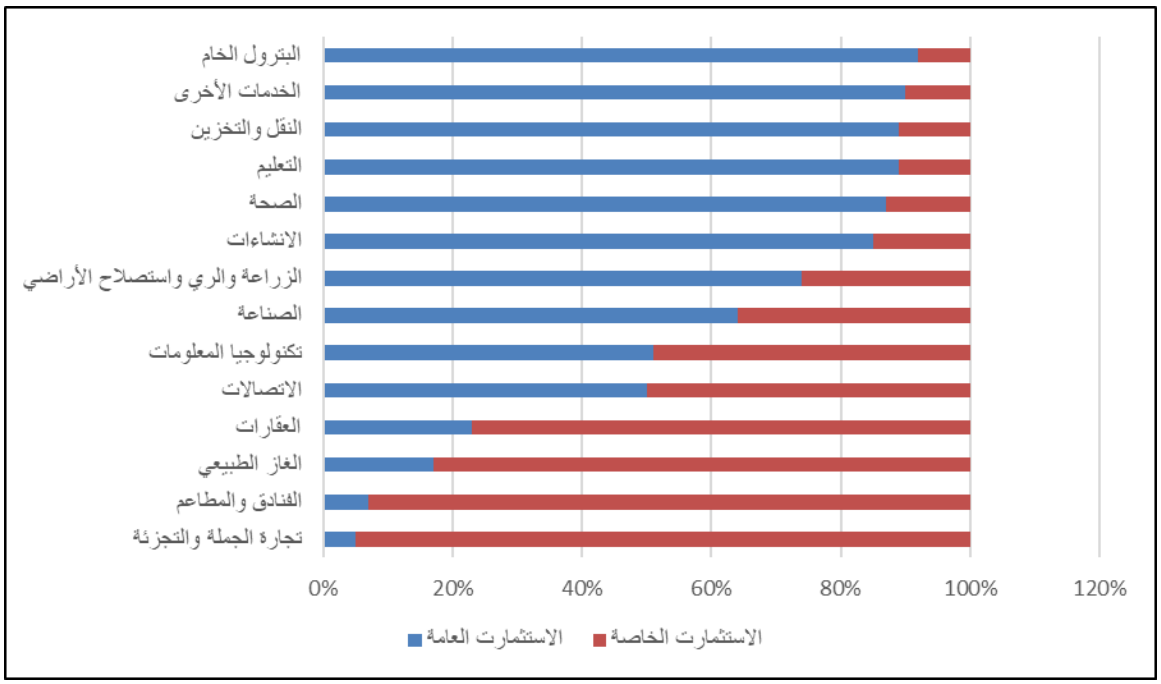

المصدر: أسماء رفعت، تسريع التنمية: تعظيم دور القطاع الخاص، **الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢/٨/٢٩ ، شوهد في ٢٠٢٤/١م، في https://ecss.com.eg/20680/

ويلاحظ أنه بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمارات الخاصة المنفذة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١م فقد تركزت في الأنشطة الواعدة سريعة النمو[٥٥] إذ ساهم القطاع الخاص بالنصيب الأكبر في الاستثمارات الموجهة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٩٥٪ مقابل ٥ % استثمارات عامة، يليه قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة ٩٣٪ من إجمالي الاستثمارات، ثم قطاع الغاز الطبيعي، والقطاع العقاري.

وحول نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي تطورت حصة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى[٥٦] إلى أن وصلت إلى ٧٣.٣٪ فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١م مقارنة بنحو ٦٠٪ في الصين، و٥١٪ المملكة العربية السعودية، و٤١.٣٪ في تركيا[٥٧]، كما وصلت نسبة مساهمته[٥٨] عام ٢٠٢١/٢٠٢٢م إلى ٧٥.١ % ، ويعبر الشكل التالي رقم " ٢" عن تطور مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (٥): تطور مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

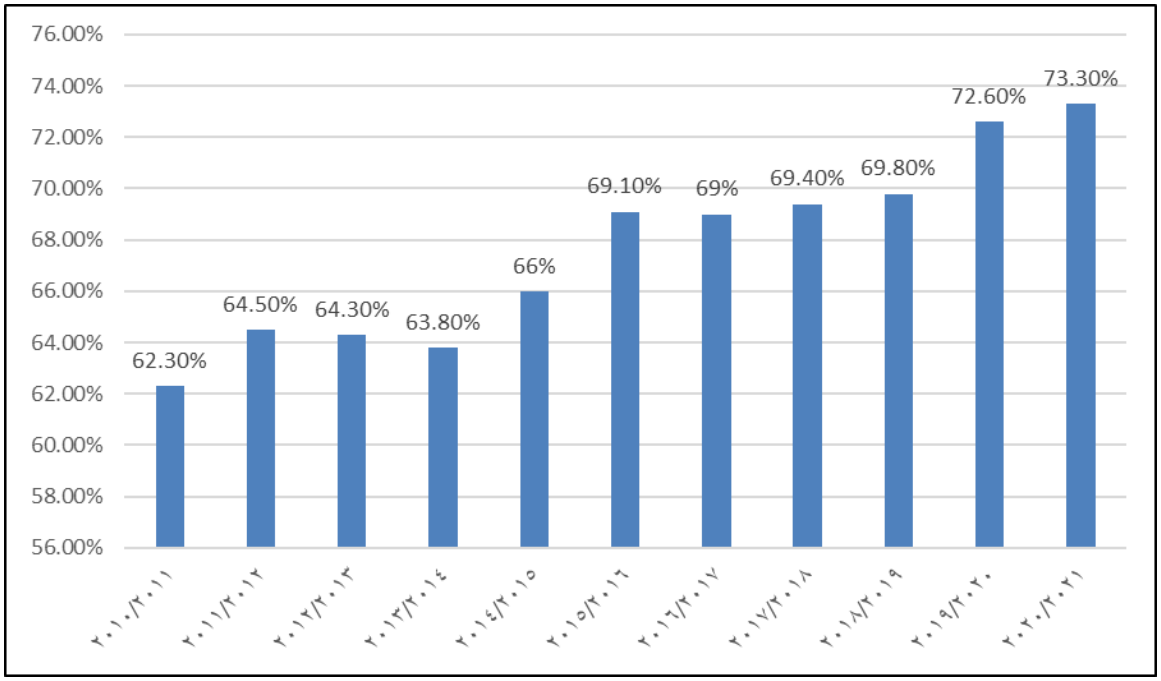

المصدر: أسماء رفعت، تسريع التنمية: تعظيم دور القطاع الخاص، **الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٩/٨/ ٢٠٢٢م ، شوهد في ١/٢٠٢٤م، في https://ecss.com.eg/20680/

٥-٤ المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص

أصبح لزاماً على القطاع الخاص أن يؤدي دوراً اجتماعياً ويتحمل جزءاً من المسئولية الاجتماعية لضمان استمراريته وتحقيق أهداف الربحية والتوسع ، ومن أجل تطبيق القانون – قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧م – الذي أدرج ضرورة تحقيق المسئولية الاجتماعية ضمن مواده، ويمكن رصد بعض نماذج القطاع الخاص وتحمله لجزء من المسئولية الاجتماعية كما يلي:

٥-٤-١ القطاع الخاص وأزمة كورونا

أكدت المنظمات الدولية المتخصصة أهمية تبني شركات القطاع الخاص لمفهوم المسئولية الاجتماعية[٥٩] باعتباره أحد أهم المفاهيم التي تسعى لإضفاء الطابع الإنساني والأخلاقي والمعايير المجتمعية على أعمال القطاع الخاص الذى يهدف أساساً إلى تحقيق الربح.. وقد طرحت أزمة كورونا مفهوم جديد وهو" مقايضة الصحة العامة بالصحة الاقتصادية[60]"، وهذا المفهوم طرح مفاضلة بين تحقيق المصلحة العامة للمجتمع وبين تحقيق المكاسب وتجنب الخسائر للقطاع الخاص.

أولاً: تجربة مجموعة شركات العربي

قامت مجموعة العربي أثناء ازمة كورونا بمنح عامليها إجازة أسبوعين مدفوعة الأجر، بالإضافة لقيامها بإمداد مستشفيات الحميات والحجر الصحي بأجهزة لتنقية الهواء من خلال مؤسسة العربي لتنمية المجتمع[٦١] ، وذلك للمساهمة في علاج الحالات المصابة بالفيروس، علاوة على قيامها بتوصيل مساعدات غذائية، لأكثر من 30 ألف أسرة على مستوى الجمهورية ، كما ألزمت الشركة العاملين لديها بعمليات التطهير والتعقيم الذاتي قبل وبعد كل عملية صيانة وتوفير المواد والأدوات اللازمة لعمليات الوقاية والتطهير، كما تم عزل جميع العاملين على خطوط الإنتاج من خلال فواصل للحد من التقارب بين بعضهم البعض، بالإضافة إلى توفير أدوات الوقاية اللازمة لهم مثل القفازات البلاستيكية والأقنعة الطبية.

ثانياً : تجربة شركة أورانج للاتصالات

ساهمت الشركة في حل أزمة كورونا[٦٢]من خلال الآتي:

"أ" تقديم أحدث الحلول الرقمية والمالية لمساعدة العملاء على إنجاز المعاملات اليومية أثناء بقائهم في المنزل دون الحاجة إلي الخروج من خلال مبادرة "Stay Safe" التي ظهرت على الهواتف المحمولة لتصبح أول مشغل في مصر يبادر ويتفاعل بحملات مكثفة ومتنوعة للتوعية والوقاية من فيروس كورونا المستجد، وحث المواطنين علي اتباع إرشادات الأمان حرصاً علي سلامتهم.

"ب" التبرع بمبلغ 5 ملايين جنيه لدعم آلاف الأسر المتضررة مادياً من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار المرض.

"ج" –توفير خدمات أورانج كاش لتحويل الأموال التي يستطيع من خلالها العميل دفع فواتير الكهرباء والمياه والغاز عن طريق المحفظة الإلكترونية الخاصة به ، كما رفعت سعة التحميل مع توفير دخول مجاني لطلاب المدارس والجامعات علي المواقع التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم بالإضافة إلى متابعة معلومات الحماية من فيروس كورونا علي موقع care.gov.eg. .

"د" اتخذت الشركة مجموعة من الإجراءات الوقائية والاحترازية للحد والوقاية من انتشار المرض .

"هـ" منحت الشركة الموظفين الذين يعانون من حالات مرضية مزمنة مثل أمراض القلب وأمراض الرئة والسكر وغيرها إجازة مدفوعة الأجر في المنزل لمدة 14 يوم بعد التنسيق مع الفريق الطبي ومديرهم المباشر.

ثالثاً: مجموعة طلعت مصطفى

قامت مجموعة طلعت مصطفى بالتبرع بمبلغ 63 مليون جنيه للمساهمة في مواجهة أزمة كورونا تم تخصيص جزء من التبرعات لشراء أجهزة تنفس صناعي، والجزء الآخر للتبرع لمستشفيات وزارة الصحة لتوفير احتياجاتها من المستلزمات الطبية اللازمة لمكافحة المرض، بالإضافة إلى اقتطاع جزء من تلك التبرعات لتقديمه لمبادرة حياة كريمة في إطار الدعم النقدي والعيني للأسر الأكثر احتياجاً والمتضررة من أزمة كورونا[63].

رابعاً: **الشراكة الطبية**

بهدف تصنيع اللقاحات عبر خطوط إنتاج محلية، قامت بعض الدول العربية بعقد شراكات مع بعض الشركات العالمية المصنعة للقاحات[٦٤]،ومن الأمثلة على ذلك عقد صفقة في سبتمبر 2020 م بين شركة الأدوية المصرية "Pharco" و صندوق الاستثمار المباشر الروسي لتصنيع وتوريد 25 مليون جرعة من لقاح"Sputnik V " الروسي، كما تم توقيع اتفاقية في أبريل 2021 م بين الشركة المصرية القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات "فاكسيرا " و شركة " سينوفاك" الصينية للمستحضرات الدوائية الحيوية لتصنيع لقاح " سينوفاك " المضاد لكوفيد 19 في مصر، وقد تم البدء بالفعل في تصنيع جرعات لقاح "فاكسيرا و سينوفاك " في أواخر يونيو 2021م، حيث تم إنتاج ثلاث دورات إنتاج بإجمالي مليون جرعة.

٥-٤-٢ مشروعات للقطاع الخاص ذات أبعاد صحية واجتماعية وعمرانية

كشف تقرير دولي عن أن مشاركة القطاع الخاص في التنمية رغم أنها اقتصرت على 39 % من إجمالي 574 شركة من الشركات الصناعية والاستثمارية العاملة في مصر استطاعت أن تسهم بحوالي 5.5 مليار جنيه في مجالات مكافحة الجوع والفقر والتعليم والبيئة والتنمية[٦٥] وهو رقم يبرز أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية من باب المسئولية الاجتماعية للشركات.

أولاً: مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الصحة

يعد مشروع شراكة القطاع الخاص لبناء مستشفيات جامعية أحد المشروعات النموذجية الرائدة في هذا المجال ، حيث قامت من خلاله وزارة التعليم العالي ممثلة في جامعة الإسكندرية ، وبمساعدة فنية من الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بتوجيه الدعوة إلى القطاع الخاص للدخول في

مشاركة مع القطاع العام ، من خلال مناقصة عالمية تنافسية لتصميم و بناء مستشفيات جامعية وتمويلها و تجهيزها وصيانتها وإمدادها بالخدمات الأخرى في مناقصة واحدة تضم مجموعتين مختلفتين[٦٦] إحداها خاصة بمستشفى سموحة الجامعي للولادة وهو بسعة ٢٠٠ سرير، والثانية مستشفى المواساة الجامعي التخصصي وهو بسعة ٢٢٤ سرير (والمزودة بمراكز متميزة لتقديم خدمات على درجة عالية من التخصص في مجال جراحات المخ والأعصاب و أمراض الجهاز البولي و الكلى) بما في ذلك عمليات نقل وزراعة الكلى.

تم توقيع عقد مستشفى سموحه الجامعي للنساء والولادة وبنك الدم وعقد مستشفى المواساة الجامعي التخصصي مع " تحالف البريق " في أبريل عام ٢٠١٢ م، وكان العقد في مرحلة الإقفال المالي وتطبيق شروط النفاذ، ومدة التنفيذ ثلاث سنوات ومدة التشغيل ١٧ عاماً. وفي نهاية المدة سيتم تسليم المستشفيات إلى جامعة الإسكندرية في حالة جيدة بعد إعادة تأهيلها وفقاً للشروط الواردة في العقد[67].

ثانياً : مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص في مجال المرافق.. نموذج محطة معالجة مياه صرف صحي بالقاهرة الجديدة

هو أحد المشروعات النموذجية الرائدة في هذا المجال حيث قامت من خلاله وزارة الإسكان و المرافق و التنمية العمرانية من خلال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وبمساعدة فنية من الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص ، بتوجيه الدعوة إلى القطاع الخاص للدخول في شراكة مع القطاع العام من خلال مناقصة عالمية تنافسية ، لتصميم و بناء و تمويل و تشغيل وإدارة محطة معالجة مياه صرف صحي ، بطاقة إجمالية قدرها ٢٥٠ ألف متر مكعب في اليوم لمعالجة مياه الصرف الصحي بمدينة القاهرة الجديدة ومدينتي والمستقبل.

يهدف المشروع إلى تقديم نموذج للشراكة مع القطاع الخاص في مجال الخدمات بحيث يمكن تكراره في مشروعات أخرى لقطاع معالجة مياه الصرف[٦٨].

تم توقيع العقد في بداية الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ م مع تحالف شركة أوراسكوم للإنشاءات ، وأكوليا الفائز بالعطاء ، و تم بالفعل البدء في إنشاء المشروع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠م، وهذا المشروع قائم بالفعل وتحت التشغيل منذ عام ٢٠١٣م ، وفي نهاية مدة العقد البالغة ٢٠ عاما ، سيقوم مقدم الخدمة بتسليم محطة معالجة مياه الصرف الصحي إلى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في حالة جيدة بعد إعادة تأهيلها وفقا للشروط الواردة في العقد دون أي مقابل مادي.

ثالثاً: مشروع بناء أكبر مزرعة للطاقة الشمسية في العالم

من بين أهم الأمثلة فيما يتعلق بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص يبرز مشروع بناء أكبر مزرعة للطاقة الشمسية في العالم في حديقة بنبان في محافظة أسوان، والتي توظف 4 آلاف شخص وتشكل جزءًا من استراتيجية الحكومة المصرية للطاقة المستدامة ٢٠٣٥ التي تهدف إلى إنتاج ٢٠ ٪ من الكهرباء من المصادر المتجددة.[69]

رابعاً: النقل المستدام والصديق للبيئة : مشروع الخط الرابع لمترو الأنفاق

يعد مشروع المرحلة الأولى من الخط الرابع لتطوير مترو أنفاق القاهرة الكبرى الذي تسهم فيه الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA ، مع الهيئة القومية لمترو الأنفاق، نموذجًا للنقل المستدام الذي يربط المدن المصرية، من خلال التمويل المختلط والتمويلات الإنمائية الميسرة[٧٠].

يحفز المشروع وسائل النقل الصديقة للبيئة ومنخفضة الكربون بما يتماشى مع التزام مصر بخفض الانبعاثات، ويسهم المشروع في خفض 9 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٣٠ م ،

كما يسهم في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ " العمل اللائق والنمو الاقتصادي"؛ والهدف التاسع "الصناعة والابتكار والبنية التحتية" ؛ وكذلك الحادي عشر "المدن والمجتمعات المحلية والمستدامة" والهدف الـ 13"العمل المناخي"[٧١].

خامساً: الدور الاجتماعي للقطاع الخاص بالمدن: نموذج مدينة العبور

في دراسة حديثة"[٧٢]ارتكزت على عينّة من سكان مدينّة العبور لبحث حقيقة الدور الاجتماعى للقطاع الخاص بالمدينّة تم الاعتماد أيضاً على عينّة من المالكينّ للمشروعات الخاصة بالمدينّة أو من ينّوب عنهم كالمديرّ العام وذلك بمختلف التنظيمّات المتواجدة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن أكثر مشروعات القطاع الخاص نجاحًا تمثلت فى المصانع والشركات ، وأن القطاع الخاص ساهم مساهمة إيجّابيةٌ فى تحقيقّ التنميةٌ الاجتماعية، وكان هناك رضا من السكان عن خدمات القطاع الخاص لعدة اسباب منها التنوع وعدم وجود ما يمّاثلها من خدمات حكوميةٌ، وأن الأدوار الاجتماعيةٌ التى قام بها رجال الأعمال فى مدينّة العبور متعددة و كان من أهمها التخفيفٌ من حدة الفقر.

سادساً : نموذج من أعمال الشركات الخاصة بـ " مبادرة حياة كريمة"

تعد شركة New ega رائدة في مجال الصناعات الكهربائية، وشاركت بشكل مباشر في العديد من أعمال التطوير والمشروعات المختلفة[٧٣]، فقد قامت بتنفيذ العديد من مشروعات الرعاية الصحية، حيث ساهمت في المشاركة في تنفيذ العديد من المستشفيات بالقرى، مثل: ملاوي، وقها، وقلين، وبلطيم، وجرجا، مما يتضح دورها القوى في دعم أهداف مبادرة حياة كريمة في توفير خدمة صحية متميزة في قرى مصر، هذا بالإضافة إلى مشاركتها في مشروعات إسكان الشباب في المدن، ومشروعات محطات مياه، مما يتضح دورها القوي في توجيه استثماراتها لقرى مصر.

٥-٥ القطاع الخاص في مصر : المعوقات والتحديات

يواجه القطاع الخاص في مصر المحلي والأجنبي تحديات ومعوقات تهدد بانسحابه من قطاعات ذات أهمية كبرى، والتوجه الى الملاذات الآمنة للاستثمار ذات المخاطرة القليلة كالاستثمار في الأسهم والسندات والاستثمار في الذهب والرمال السوداء بعيداً عن الاستثمار في القطاعات الانتاجية المحفوفة بالمخاطرة العالية نتيجة الأجواء غير التنافسية والتي يترتب عليها ارتفاع تكلفته وحدوث إغراق وكساد لمنتجاته.

يرى باحثون[٧٤] أن هناك تدخلاً رسمياً في الاقتصاد على نطاق واسع جدًّا من خلال القوانين والتنظيمات التي تسنّها، إلى درجة أن السلطات المختصة تحدّد عمليًا مستوى الإنتاج وتركيبته في الكثير من القطاعات الاقتصادية، ومن ضمنها تلك التي يملك غالبيتها القطاع الخاص، وفي عام ٢٠٢٠م، أعادت الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص في مصر، الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، التأكيد "أن وجود شركات مملوكة للدولة في جميع

القطاعات تقريبًا يغذي هذا التصور حول النشاط واسع النطاق للدولة بل والمفرط في التوسع، في حين أن كثرة القوانين الحاكمة وأُطر الملكية التي تعمل بموجبها تلك الشركات تجعل من التعرف عليها أمرًا صعبًا ومعقدًا".

تنطبق المشكلات المرتبطة بالمصداقية أيضًا على وثيقة سياسة ملكية الدولة في حدّ ذاتها[٧٥]، فبعد أن أعلنت الحكومة عن إطلاق مشاورات – وشرعت فيها بالفعل – في أعقاب إصدار مسودّة هذه الوثيقة في يونيو ٢٠٢٢م، غابت هذه المبادرة بالكامل عن التداول العلني. ولم يظهر أي دليل يُذكر على إجراء تحضيرات سياسية في أوساط المجموعات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية – سواء أكانت قطاع الأعمال أو العمّال أو موظّفي الدولة – لتأييد إحداث التغييرات المنشودة بمثل هذا الحجم والاتساع.

ويرى البعض أنه على الرغم من الدور الحالي للقطاع الخاص في مصر فإن دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري لم يبلغ المستوى الذي يؤهله للدور القائد لتحقيق التنمية المستدامة[٧٦] و ذلك لعدة عوامل على رأسها عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم وعدم توافر بيئة الأعمال المناسبة لنمو الاستثمار الخاص وتشجيعه.

وفي المقابل ترى بعض المدارس الفكرية أن الاستثمار العام يمكن أن يخلق ظروفا مواتية للاستثمار[٧٧] "، فعلي سبيل المثال يمكن أن يساهم الاستثمار العام في إنشاء وتطوير البنية التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية وشبكات الصرف الصحي والموانئ، ومن شأن ذلك أن يزيد من إنتاجية الاستثمار الخاص عن طريق خفض تكلفة الإنتاج وتوفير بيئة عمل أفضل ، إلا أن الاستثمار العام تجاوز مجال البنية التحتية إلى قطاعات إنتاجية متنوعة مزاحماً للقطاع الخاص ومهددا لأجواء وآليات المنافسة.

وقد كشفت أزمة كورونا عن وجود العديد من أوجه القصور فيما يتعلق بالدور الاجتماعي للشركات[٧٨] تمثل أهمها في نقص الوعى بمفهوم المسئولية المجتمعية، عدم وجود استراتيجية محددة للمسئولية المجتمعية أو رؤية تحدد مدى مسئولية القطاع الخاص ونوع المسئولية المقدمة وكيفية التعامل مع الأزمات وغيرها، وضعف أدوار الأحزاب والنقابات ومحدودية مشاركاتهم.

وفي الواقع هناك مجموعة من التحديات التي تعوق نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل في القطاعات الرئيسة ففي قطاعات الزراعة / الصناعات الزراعية والمنسوجات والملابس على سبيل المثال يعرقل ضعف سلاسل الإمداد المحلية من فعالية أنشطة التصنيع النهائية ويؤدي الى الاعتماد على استيراد المستلزمات الوسيطة، كما يؤدي ضعف خدمات الإرشاد الزراعي إلى تقييد مهارات وقدرات المزارعين والشركات وتحد من لجوئهم الى الحلول المبتكرة والتقنيات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٧٩] .. وفي قطاع المنسوجات والملابس يشار الى غياب المعلومات بشأن أسواق التصدير والاتجاهات العالمية والتي يمكن أن تساعد الشركات على اتخاذ قرارات استراتيجية والمنافسة دوليا .

وفي قطاع البتروكيماويات تعد أوجه القصور في قطاع التكرير عقبة رئيسة أمام التوسع في المنتجات الثانوية المهمة للتكرير، والتي تعد مدخلات رئيسة لقطاع التصنيع النهائي للبتروكيماويات، كما تعاني صناعة السيارات أيضاً من تفتت منظومة التوريد وقدراتها المحدودة على الوفاء بالمتطلبات الدولية .

وحول الإطار المؤسسي والتشريعي والتنظيمي للقطاع الخاص لا تزال هناك إجراءات روتينية عديدة وعقبات قانونية لعمل وتوسع القطاع الخاص مما يحد من وجوده ونموه، فعلي سبيل المثال يقصر القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٤م ملكية العيادات الخارجية على الأطباء المعتمدين فقط[٨٠] لذلك لا يمكن إلا للمؤسسات المملوكة بالكامل لأطباء استخراج ترخيص عيادة ولا تمنح الاستثناءات إلا للجمعيات الخيرية أو الشركات التي تفتح عيادات لخدمة موظفيها.. وتتطلب لوائح الترخيص الأخرى أن تحصل العيادات على تراخيص متعددة من هيئات مختلفة، وتتضمن دورة الموافقات والأوراق ما لا يقل عن تسع هيئات حكومية، وتخضع الكيانات لقواعد ولوائح تنظيمية متعارضة تفرضها جهات تنظيمية متعارضة تفرضها جهات تنظيمية مختلفة الى جانب الرسوم والمدفوعات المختلفة.

وفيما يخص دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة لا توجد ضمانات قانونية تفرض على القطاع الخاص تحقيق أهداف تنمويةٍ معينةٍ إلا فيما يخص المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص التي نص عليها قانون الاستثمار صراحة وهى المادة رقم " ١٥" ، كما تبرز مشكلة انعدام الشفافية[٨١]خصوصًا في ما يتعلّق بنشر البيانات الخاصّة بالمشاريع المنفّذة بالتعاون مع القطاع الخاص مما يمنع كلًّ من المتخصصين والمجتمع المدني من متابعة نتائج هذا التعاون لتحديد احتمالات مساهمته في تحقيق المنفعة والمصلحة العامة، بالإضافة الى قانون التقاضي المذكور سابقاً، والذي يمنع أى طرف ثالث من الطعن والمسائلة حول عقود الشراكة مع القطاع الخاص مما يعرقل تحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي والمالي.

٦- نتائج وتوصيات

يقدم الباحث في هذا الفصل أهم النتائج التي تم التوصل اليها، كما يقدم التوصيات اللازمة العملية والممكن تطبيقها لتذليل العقبات وتعظيم الاستفادة من القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

٦-١ النتائج

توصل الباحث للنتائج التالية:

٦-١-١ تتعاظم أهمية النمو الأخضر كبديل عن النمو الاقتصادي الصناعي النموذجي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يستخدم الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة "الاقتصاد الأخضر". ويتطلب ذلك إرساء وتحقيق مفهوم " الحوكمة الخضراء" .

٦-١-٢ أصبحت مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص بصورها المختلفة لا غني عنها في ظل عجز الموازنة في العديد من الدول ومع التوسع العمراني وازدياد السكان.

٦-١-٣ أصبحت المسئولية الاجتماعية و التنافسية المسئولة للقطاع الخاص ضرورة وليست رفاهية، وهى ملزمة للقطاع الخاص في مصر بحكم القانون " المادة ١٥" من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧م.

٦-١-٤ هناك العديد من القوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص في مصر مثل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧م، قانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢١م، وقانون العمل الجديد ٢٠٢٢م.

٦-١-٥ زاد الوزن النسبي لاستثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة وزادت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ذلك مرتبط بالتحول عن الأنشطة الإنتاجية الحقيقية وتركزت في الأنشطة الواعدة سريعة النمو، مع درجة عالية من التركز الجغرافي في القاهرة والجيزة والاسكندرية.

٦-١-٦ تحملت بعض شركات القطاع الخاص في مصر جزءاً من المسئولية الاجتماعية خاصة إبان أزمة كورونا مثل مجموعة شركات العربي، وهناك أيضاً نماذج لمشروعات للقطاع الخاص ذات أبعاد صحية واجتماعية وعمرانية كمشروع بناء أكبر مزرعة للطاقة الشمسية في العالم، النقل المستدام والصديق للبيئة و المساهمة في مبادرة " حياة كريمة" للأسر المصرية.

٦-١-٧ يواجه القطاع الخاص في مصر المحلي والأجنبي العديد من التحديات والمعوقات وعلى رأسها غياب السوق التنافسي في ظل بعض الممارسات الاحتكارية لجهات أو شركات عامة في العديد من القطاعات والأنشطة أو في ظل الاسناد المباشر من قبل الدولة لشركات معينة، بالإضافة إلى مشكلات مرتبطة بالمصداقية خاصة حول وثيقة سياسة ملكية الدولة، وهناك أيضا عقبات روتينية وقانونية و مشكلات تتعلق بسلاسل الإمداد المحلية " المكون المحلي للمادة الخام" وغياب المعلومات والآليات حول أسواق التصدير.

٦-١-٨ بسبب العقبات والتحديات العديدة التي تواجه القطاع الخاص في مصر فإن دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري لم يبلغ المستوى الذي يؤهله للدور القائد لتحقيق التنمية المستدامة.

٦-٢ التوصيات

يقدم الباحث التوصيات التالية لتذليل العقبات أمام القطاع الخاص ولتفعيل دوره في تحقيق التنمية المستدامة:

٦-٢-١ أهمية ضمان تحقيق المنافسة والفرص العادلة للقطاع الخاص في مصر من خلال:

"أ" الابتعاد عن الإسناد المباشر لشركات محددة و أن تكون آلية الاختيار من خلال المناقصات والمزايدات فقط.

"ب" سن تشريعات جديدة تجرم الممارسات الاحتكارية وتدعم الفرص العادلة للقطاع الخاص.

"ج" إفساح الدول المجال للقطاع الخاص للاستثمار التنموي قي القطاعات الإنتاجية المختلفة وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

٦-٢-٢ زيادة الوعي بأهمية وضرورة المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ومن الممكن طرح وتبني صور وبرامج مجتمعية معينة يقوم بها القطاع الخاص خاصة في ظل قانون الاستثمار الذي يلزم القطاع الخاص بالمسئولية الاجتماعية.

٦-٢-٣ إنشاء جهة رسمية جديدة تابعة لمجلس الوزراء مباشرة " جهاز متابعة وتقييم الدور الاجتماعي والتنموي للقطاع الخاص" تكون مهمتها متابعة وتقييم مدى تحقق المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وتقدم توصية لمجلس الوزراء حول أداء شركات القطاع الخاص الاجتماعي والتنموي.

٦-٢-٤ ضرورة معالجة سلبيات بعض القوانين التي تعيق الشفافية أو المسائلة أو الإفصاح المحاسبي والمالي عن عقود الشراكة مع القطاع الخاص.

٦-٢-٥ أهمية وضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية تؤدي إلى إصلاح و استقرار نظام سعر الصرف والعمل على خفض معدلات التضخم وحل مشكلات سلاسل الإمداد المحلية و تذليل عقبات التصدير.

٦-٢-٦ أهمية أن يكون القطاع الخاص شريكاً تنموياً حقيقياً يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة من خلال رؤية واستراتيجية واضحة للقطاع الخاص تكفل له حقوقه وتحقق أهدافه الخاصة والأهداف التنموية المختلفة في ظل سوق تنافسي مدعم بالقوانين الفعالة والأجهزة الرقابية المختلفة.

الهوامش

[١] عبدالله بوعجيله الدرسي، "النمو الأخضر : دخلاً لتحقيق التنمية المستدامة"، **جسر التنمية**، العدد ١٦٢ (٢٠٢٣)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ص ٥.

[٢] الحسين شكراني و آخرون، "آثار الضغوط الديموغرافية في استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة العربية :تحليل من منظور الإنصاف مابين الأجيال"، **استشراف للدراسات المستقبلية** ، الكتاب الخامس (٢٠٢٠م)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص ٨٨.

[3] ماري لومي وآخرون، **تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019 م**،
(ابوظبي: مركز التميز التابع لأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية SDGCAR، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامةSDSN ، ٢٠١٩م)، ص ٢.

[٤] محمد محمود عبد الله يوسف، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ...تحليل لتجارب إقليمية عربية رائدة"، **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**، العدد ١٤ (٢٠٢١م) ، المركز الديمقراطي العربي، برلين. ص ١١.

[٥] محمد محمود عبدالله يوسف، " مدخل جديد لتحقيق الاستدامة الاقتصادية للمجتمعات والمشروعات .. دراسة حالات مقارنة"، **المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (AJRSP)**، العدد (٢٠٢٠م)، الأردن.

[٦] الدرسي، ص ٦.

[٧] **تقرير التنمية العربية: تغير المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية**، ٧(الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ومعهد التخطيط القومي بمصر،٢٠٢٣م)، ص ١٤٣.

[٨] الحسين شكراني، "تحديات التغيرات المناخية والرهانات المستقبلية للتحول إلى "الوظائف الخضراء :"نقد المنظور الرأسمالي"، **استشراف للدراسات المستقبلية**، الكتاب السابع (٢٠٢٢م)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، ص ١٣.

[٩] نبيل ماجد سليمان الضمور،" الدور التنموي للبلديات والشراكة مع القطاع الخاص"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية" " Humanities & Natural Sciences Journal**"، المجلد 4 ، العدد 6 (٢٠٢٣م)، ص ٢٥٥.

[10] سارة ابراهيم عبد الرحيم ابراهيم وآخرون، "دور مؤسسات القطاع الخاص في تنمية المدن الجديدة "دراسة ميدانية علي مدينة العبور"، **المجلة العلمية بكلية الآداب**، العدد 50 (٢٠٢٣م)، ص ٥.

[11] كندة محمدية،" **القطاع الخاص والتحدي التنموي في المنطقة العربية.. دور ناشئ يفتقر إلى آليات المساءلة**"، (**بيروت** : شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠٢١م)، ص ٨.

[12] علم الدين بانقا، "دور الشركات العائلية في التنمية المستدامة في الدول العربية"، **سلسلة دراسات تنموية**،العدد ٧٩ (٢٠٢٣م)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص ٤.

[13] المرجع نفسه ، ص ١.

[14]أحمد الشاذلي وآخرون، " دراسة تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي في بعض الدول العربية (الأردن – تونس – المغرب – مصر)"، **دراسات اقتصادية**، العدد ١٠٣ (٢٠٢٢م)، صندوق النقد العربي ، الإمارات، ص ١٢.

[15] "تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات: الجمع بين تحقيق الربح والأهداف الاجتماعية – إمكانات التطبيق في الحالة المصرية"، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**، ورقة العمل رقم 221 (٢٠٢٢م).

[16] وفاء الريحان، "القطاع الثالث والمسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال مع التطبيق على الحالة المصرية" ، **سلسلة بقلم باحث** ، العدد ٢٩ (٢٠٢٣م)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ٥ .

[17] عادل عزت محمد عيد، "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني(٢٠١٩م)، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص ٢٤٧.

[18] نهال المغربل وآخرون، "المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية"، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**، ورقة عمل رقم ١٣٨ (٢٠٠٨م)، ص ١.

[19] وليد عبد مولاه، "المسئولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية" ، **سلسلة الخبراء** ، العدد ٤٧ (٢٠١٣م)، ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص ٨.

[20] المرجع نفسه ، ص ١٠

[21] نواف أبو شماله، "سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي – حالة الكويت"، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد العشرون، العدد الأول (٢٠١٨م)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص ٢٦.

[22] الضمور، ص ٢٥٤

[23] المرجع نفسه، ص ٢٥٤.

[24] "سياسات تنمية القطاع الخاص : حالات دراسية"، **برنامج تدريبي**، المعهد العربي للتخطيط، ص ٣٣.

[25]المرجع نفسه، ص ٣٧

[26] تامر قرموط وآخرون، "الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :الواقع والتحديات"، **حكامة** ، المجلد ٢، العدد 3 (٢٠٢١م)، "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات "و معهد الدوحة للدراسات العليا ، ص ٦٣.

[27] المرجع نفسه، ص ٦٤.

[28] محمد محمود عبدالله يوسف، **مصادر تمويل الاستثمارات البلدية في مجالات التخطيط العمراني والحركة والنقل ومدى تطور هذه الاستثمارات في مصر.. مؤتمر التخطيط العمراني وقضايا الحركة والنقل والمرور في الدول العربية**،(سوريا : المعهد العربي لإنماء المدن، ٢٠٠٥م).

[29] " محمد محمود عبد الله يوسف، "**دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف السياسات الإسكانية... مصر نموذجاً .. مؤتمر الإسكان العربي الثاني** "، (بغداد: جامعة الدول العربية ووزارة الإعمار الإسكان العراقية، ٢٠١٢م).

[30] زينب رحماني، **دور القطاع الخاص في التنمية المحلية.. دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، ٢٠١٥م، ص ١٥ .

[31] التشريعات الحاكمة لمناخ الاستثمار، الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار، شوهد في يناير ٢٠٢٤م ، في https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/pages/LawsAndRegulations.aspx#1

[32] "**تمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.. نحو تبني سياسات استثمارية محفزة للقطاع الخاص**"، (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢م)، ص ١.

[33] تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات: ص ١٦

[٣٤] المرجع نفسه ، ص ١٧.

[٣٥] عن المسئولية المجتمعية للشركات في قانون الاستثمار، الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة شوهد في يناير ٢٠٢٤م في

https://www.gafi.gov.eg/Arabic/Howcanwehelp/Pages/CSRSubCategoryPages/About-CSR-Investment-Law.aspx

[٣٦] التشريعات الحاكمة لمناخ الاستثمار، الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار، .. مرجع سبق ذكره

[٣٧] قانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢١م، **الجريدة الرسمية**، العدد ٥٠ مكرر أ (٢٠٢١م)، ص ٥.

[٣٨] التشريعات الحاكمة لمناخ الاستثمار، الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار، .. مرجع سبق ذكره

[٣٩] محمدية، ص ١٧

[٤٠] مصطفى عبد السلام، "أزمات مصر الاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية"، **سلسلة :تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، قطر، مارس ٢٠٢٣م. ص ١.

[41] إبراهيم العيسوي، " استقلال البنك المركزي بين النظرية والتشريع والممارسة مع إشارة خاصة إلى حالة مصر"، **حِكامة**، العدد ١ (٢٠٢٠م)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"و"معهد الدوحة للدراسات العليا ، الدوحة، ص ٢١.

[٤٢] رشا رمضان، وضع أهداف التنمية المستدامة في مصر:التركيز على الفقر وعدم المساواة، (القاهرة: جامعة الدول العربية، ٢٠٢٢م)، ص ٥.

[٤٣] مشاركة القطاع الخاص .. قاطرة رئيسية للنمو، الموقع الالكتروني لوزارة التعاون الدولي، شوهد في يناير ٢٠٢٤م في
https://moic.gov.eg/ar/sector/Private%20Sector/8

[٤٤] وثيقة سياسة ملكية الدولة " وثيقة اطارية"، (القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٢٢م)، ص ٧.

[٤٥] وفاء لطفي، "الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة :الفرص والتحديات"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ، العدد الثامن عشر(٢٠٢٣م)، جامعة بني سويف، ص ٢٢٥.

[٤٦] رمضان، ص ٦

[٤٧] هدى محمد هاشم، **ترجمة وعرض تقييم أداء الاقتصاد المصري**، " عن وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية"، الادارة العامة للمعلومات والترجمة، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التجارة والصناعة ، جمهورية مصر العربية . ص ٣.

[٤٨] **"الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة ..صياغة المستقبل في ظل عالم متغير"**، التقرير السنوي (القاهرة : وزارة التعاون الدولي، ٢٠٢٠م)، ص ١١٨.

[٤٩] النشرة السنويه المجمعة لبحث القوى العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، أبريل ٢٠٢٤

[٥٠] عدد منشئات الناتج الصناعي السلعي للقطاع الخاص في مصر. الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء https://www.capmas.gov.eg ، مايو ٢٠٢٥..

[٥١] **الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص .. خلق الاسواق في مصر : تحقيق الامكانات الكاملة لقطاع خاص منتج**،" (واشنطن: البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ، ٢٠٢٠م)، ص ٢٦

[٥٢] **الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص .. خلق الاسواق في مصر : تحقيق الامكانات الكاملة لقطاع خاص منتج**،" ، ص ٢٨.

[٥٣] تقى خالد العربي، القطاع الخاص والقطاع العام فى مصر ما بين الهيمنة والتكامل، الموقع الالكتروني للمركز الديمقراطى العربي بالمانيا، ٢٠٢٣/١٠/٩م، شوهد في ٢٠٢٤/١م في **https://democraticac.de/?p=92643#google_vignette**

[٥٤] أسماء رفعت، تسريع التنمية: تعظيم دور القطاع الخاص، **الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٨/٢٩/ ٢٠٢٢م ، شوهد في ٢٠٢٤/١م، في
https://ecss.com.eg/20680/

[٥٥] المرجع نفسه

[٥٦] تقى خالد العربي، القطاع الخاص والقطاع العام فى مصر .. مرجع سبق ذكره.

[٥٧] أسماء رفعت، تسريع التنمية .. مرجع سبق ذكره

[٥٨] نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، **المؤشرات والاحصاءات**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، شوهد في ١/ ٢٠٢٤م في

https://www.idsc.gov.eg/indicatorDetails/1258/52/52010

[٥٩] حنان رجائي عبد اللطيف، "المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا"، **سلسلة أوراق الأزمة " مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا"**، الإصدار ١٠ (٢٠٢٠م)، معهد التخطيط القومي . مصر، ص ٦.

[60] المرجع نفسه، ص ٨.

[٦١] المرجع نفسه، ص ١٠.

[٦٢] المرجع نفسه، ص ١١.

[63] المرجع نفسه، ص ١٢.

[٦٤] **"تقرير التنمية العربية .. النمو الاقتصادي العربي في ظل الأزمات: جائحة كوفيد 19 وما بعدها"**، الإصدار السادس (الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة 2022م)، ص ٦٦.

[٦٥] فؤاد محمد عيسى، **"المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر.. دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات"**، ص ١٣.

[٦٦] هاني أحمد خليل، **"الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر " تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية"**، رسالة ماجستير ، (القاهرة: معهد التخطيط القومي ، ٢٠١٧م)، ص ١٣١.

[67] المرجع نفسه، ص ١٣٢.

[٦٨] المرجع نفسه، ص ١٣٣.

[69] **"الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة"**.. مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

[٧٠] **"الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة: من التعهدات الى التنفيذ"**، التقرير السنوي (القاهرة: وزارة التعاون الدولي ، ٢٠٢٢م) ، ص ١١٠.

[٧١] المرجع نفسه، ص ١١٠.

[٧٢] ابراهيم واخرون، ص ٤.

[٧٣] رضوى محمد سعيد، دور القطاع الخاص في المشروعات القومية..."New ega " نموذجًا، مركز رع للدراسات الاستراتيجية ،٢٠٢٢/١٢/١٤م، شوهد في ٢٠٢٤/١م ، في

https://rcssegypt.com/12564

[٧٤] يزيد صايغ، تقييم سياسة ملكية الدولة في مصر: بين التحديات والمقتضيات، مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الاوسط، ٨/٥/ ٢٠٢٣م، شوهد في يناير ٢٠٢٤م، في

https://carnegie-mec.org/2023/05/08/ar-pub-89660#

[٧٥] المرجع نفسه

[٧٦] محمود محمد رياض عبد العال، المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر ، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية** ، العدد ٢٣ ()، جامعة الفيوم، ص ٩٦.

[٧٧] وسيم وجيه الكسان رزق الله، "أثر مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري: تحليل السلاسل الزمنية الطولية" **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد الثاني (٢٠١٩م)،جامعة بني سويف ، ص ٧٦.

[٧٨] عبد اللطيف ، ص ١٢.

[٧٩] الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص، ص ١٢.

[٨٠] المرجع نفسه ، ص ٨٥.

[٨١] كريم مجاهد، **دراسة استقصائية حول القطاع الخاص في مصر: أنماط الاستثمار وممارسات العمالة"**، (بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، ٢٠٢١م) ، ص ١٣.

المراجع

أولا الكتب والتقارير

"١"" **الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص .. خلق الأسواق في مصر : تحقيق الامكانات الكاملة لقطاع خاص منتج**،". واشنطن: البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ٢٠٢٠م.

"٢" "**الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة: من التعهدات إلى التنفيذ**". التقرير السنوي. القاهرة: وزارة التعاون الدولي، ٢٠٢٢م .

"٣" **الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة ..صياغة المستقبل في ظل عالم متغير**. التقرير السنوي. القاهرة: وزارة التعاون الدولي، ٢٠٢٠م.

"٤" "**تقرير التنمية العربية: تغير المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية**". الإصدار السابع. الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ومعهد التخطيط القومي بمصر،٢٠٢٣م.

"٥" "**تقرير التنمية العربية .. النمو الاقتصادي العربي في ظل الأزمات: جائحة كوفيد 19 وما بعدها**". الإصدار السادس. الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة، 2022م .

"٦""**تمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.. نحو تبني سياسات استثمارية محفزة للقطاع الخاص**". القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢م.

"٧" خليل، هاني أحمد. "**الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر " تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية**". رسالة ماجستير . القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠١٧م.

"٨" رحماني، زينب. **دور القطاع الخاص في التنمية المحلية.. دراسة حالة الجزائر**. رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، ٢٠١٥م.

"٩" رمضان، رشا. وضع أهداف التنمية المستدامة في مصر:التركيز على الفقر وعدم المساواة. القاهرة: جامعة الدول العربية، ٢٠٢٢م.

"١٠" عيسى، فؤاد محمد، "**المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر.. دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات**".

"١١ " قانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢١م. **الجريدة الرسمية**. العدد ٥٠ مكرر أ (٢٠٢١م).

"١٢" محمدية، كندة. " **القطاع الخاص والتحدي التنموي في المنطقة العربية.. دور ناشئ يفتقر إلى آليات المساءلة**". **بيروت** : شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠٢١م.

"١٣" لومي، ماري وأخرون. **تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019 م**. أبوظبي : مركز التميز التابع لأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية SDGCAR، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامةSDSN ، ٢٠١٩م.

"١٤" مجاهد، كريم. **دراسة استقصائية حول القطاع الخاص في مصر: أنماط الاستثمار وممارسات العمالة**". بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠٢١م.

"١٥" هاشم، هدى محمد. **ترجمة وعرض تقييم أداء الاقتصاد المصري**. "عن وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية". الإدارة العامة للمعلومات والترجمة. قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات. وزارة التجارة والصناعة . جمهورية مصر العربية.

"١٦" وثيقة سياسة ملكية الدولة " وثيقة اطارية". القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٢٢م.

ثانياً الدوريات

"١" ابراهيم، سارة ابراهيم وآخرون. "دور مؤسسات القطاع الخاص في تنمية المدن الجديدة "دراسة ميدانية علي مدينة العبور".**المجلة العلمية بكلية الآداب**. العدد 50 (٢٠٢٣م).

"٢" أبو شماله، نواف. "سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي – حالة الكويت". **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**. المجلد العشرون. العدد الأول (٢٠١٨م). المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

"٣" الدرسي، عبدالله. "النمو الأخضر : مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة". **جسر التنمية**. العدد ١٦٢ (٢٠٢٣). المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

"٤" الريحان، وفاء. "القطاع الثالث والمسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال مع التطبيق على الحالة المصرية" . **سلسلة بقلم باحث**. العدد ٢٩(٢٠٢٣م). المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

"٥" الشاذلي، أحمد وآخرون. " دراسة تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي في بعض الدول العربية (الأردن – تونس – المغرب – مصر). **دراسات اقتصادية**. العدد ١٠٣ (٢٠٢٢م). صندوق النقد العربي. الإمارات.

"٦" العيسوي، إبراهيم. " استقلال البنك المركزي بين النظرية والتشريع والممارسة مع إشارة خاصة إلى حالة مصر". **حِكامة**. العدد ١ (٢٠٢٠م). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"و معهد الدوحة للدراسات العليا. الدوحة.

"٧" الضمور، نبيل ماجد. " الدور التنموي للبلديات والشراكة مع القطاع الخاص"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**" " **Humanities & Natural Sciences Journal**". المجلد 4 . العدد6 (٢٠٢٣م).

"٨" المغربل، نهال وآخرون. "المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر : بعض التجارب الدولية". **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**. ورقة عمل رقم ١٣٨ (٢٠٠٨م).

"٩" النشرة السنويه المجمعة لبحث القوى العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (أبريل ٢٠٢٤م)

"١٠" بانقا، علم الدين. "دور الشركات العائلية في التنمية المستدامة في الدول العربية". **سلسلة دراسات تنموية**.العدد ٧٩ (٢٠٢٣م). المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

"١١" "تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات: الجمع بين تحقيق الربح والأهداف الاجتماعية – إمكانات التطبيق في الحالة المصرية"، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**، ورقة العمل رقم 221 (٢٠٢٢م).

"١٢" "سياسات تنمية القطاع الخاص :حالات دراسية". **برنامج تدريبي**. المعهد العربي للتخطيط.

"١٣" رزق الله، وسيم وجيه الكسان. "أثر مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري: تحليل السلاسل الزمنية الطولية". **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**. العدد الثاني (٢٠١٩م). جامعة بني سويف.

"١٤" شكراني، الحسين. "تحديات التغيرات المناخية والرهانات المستقبلية للتحول إلى "الوظائف الخضراء :"نقد المنظور الرأسمالي". **استشراف للدراسات المستقبلية**. الكتاب السابع (٢٠٢٢م). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا.

"١٥" شكراني، الحسين و آخرون. "آثار الضغوط الديموغرافية في استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة العربية: تحليل من منظور الإنصاف مابين الأجيال". **استشراف للدراسات المستقبلية**. الكتاب الخامس (٢٠٢٠م). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.

"١٦" عبد السلام، مصطفى. "أزمات مصر الاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية". **سلسلة :تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة . قطر. مارس ٢٠٢٣م.

"١٧" عبد العال، محمود محمد رياض. "المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر" . **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية** . العدد ٢٣ . جامعة الفيوم .

""١٨ عبد اللطيف، حنان رجائي. "المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا". **سلسلة أوراق الأزمة " مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا"**. الإصدار ١٠ (٢٠٢٠م). معهد التخطيط القومي . مصر.

"١٩" عبد مولاه، وليد. "المسئولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية" . **سلسلة الخبراء** . العدد ٤٧ (٢٠١٣م)، ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

"٢٠" عيد، عادل عزت محمد. "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" . **مجلة العلوم الاجتماعية** . المجلد الحادي عشر. العدد الثاني(٢٠١٩م). مكة المكرمة.المملكة العربية السعودية.

"٢١" قرموط، تامر وآخرون. "الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :الواقع والتحديات". **حكامة**. المجلد ٢. العدد 3 (٢٠٢١م)." المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" و معهد الدوحة للدراسات العليا.

"٢٢" لطفي، وفاء. "الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة :الفرص والتحديات". **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**. العدد الثامن عشر(٢٠٢٣م). جامعة بني سويف.

"٢٣" يوسف، محمد محمود عبد الله. "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ...تحليل لتجارب إقليمية عربية رائدة". **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**. العدد ١٤ (٢٠٢١م). المركز الديمقراطي العربي. برلين.

"٢٤" يوسف، محمد محمود عبد الله. " مدخل جديد لتحقيق الاستدامة الاقتصادية للمجتمعات والمشروعات .. دراسة حالات مقارنة". **المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (AJRSP)**. العدد (٢٠٢٠م). الأردن.

"٢٥" يوسف، محمد محمود عبد الله. "**دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف السياسات الإسكانية... مصر نموذجاً .. مؤتمر الإسكان العربي الثاني** ". بغداد: جامعة الدول العربية ووزارة الإعمار الإسكان العراقية، ٢٠١٢م.

"٢٦" يوسف، محمد محمود عبدالله. **مصادر تمويل الاستثمارات البلدية في مجالات التخطيط العمراني والحركة والنقل ومدى تطور هذه الاستثمارات في مصر.. مؤتمر التخطيط العمراني وقضايا الحركة والنقل والمرور في الدول العربية**. سوريا : المعهد العربي لإنماء المدن، ٢٠٠٥م.

ثالثاُ المنشورات الإلكترونية

"١" أسماء رفعت، تسريع التنمية: تعظيم دور القطاع الخاص، **الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢/٨/٢٩م ، شوهد في ٢٠٢٤/١م، في https://ecss.com.eg/20680/

"٢" التشريعات الحاكمة لمناخ الاستثمار، الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار، شوهد في يناير ٢٠٢٤م ، في https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/pages/LawsAndRegulations.aspx#1

"٣" تقى خالد العربي، القطاع الخاص والقطاع العام فى مصر ما بين الهيمنة والتكامل، الموقع الالكتروني للمركز الديمقراطى العربي بالمانيا، تاريخ النشر ٢٠٢٣/١٠/٩م، شوهد في ٢٠٢٤/١م في https://democraticac.de/?p=92643#google_vignette

"٤" رضوى محمد سعيد. دور القطاع الخاص في المشروعات القومية..."New ega " نموذجًا، مركز رع للدراسات الاستراتيجية ،٢٠٢٢/١٢/١٤م، شوهد في ٢٠٢٤/١م ، في https://rcssegypt.com/12564

"٥" عدد منشئات الناتج الصناعي السلعي للقطاع الخاص في مصر. الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء https://www.capmas.gov.eg ، مايو ٢٠٢٥م.

"٦" عن المسئولية المجتمعية للشركات في قانون الاستثمار، الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة شوهد في يناير ٢٠٢٤م في

https://www.gafi.gov.eg/Arabic/Howcanwehelp/Pages/CSRSubCategoryPages/About-CSR-Investment-Law.aspx

"٧" مشاركة القطاع الخاص .. قاطرة رئيسية للنمو، الموقع الالكتروني لوزارة التعاون الدولي، شوهد في يناير ٢٠٢٤م في
https://moic.gov.eg/ar/sector/Private%20Sector/8

"٨" نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، **المؤشرات والإحصاءات**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، شوهد في ١/ ٢٠٢٤م في

https://www.idsc.gov.eg/indicatorDetails/1258/52/52010

"٩" يزيد صايغ، تقييم سياسة ملكية الدولة في مصر: بين التحديات والمقتضيات، مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الاوسط، ٨/٥/ ٢٠٢٣م، شوهد في يناير ٢٠٢٤م، في
https://carnegie-mec.org/2023/05/08/ar-pub-89660#